

رؤية تحليلية حول انخفاض قيمة الدولار الأمريكي الأسباب والتداعيات

/بورزامة جيلالحي

استاذ محاضر قسم ب

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة - بومرداس -

الملخص:

استطاع الدولار أن يكتسب مكانة رئيسية ضمن العملات العالمية بعد اتفاقية بريتون وودز، حيث تمكن من الاستحواذ على الجانب الأكبر من مبادلات التجارة العالمية، مستندا على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية الضخم ذي الإنتاجية العالية والقدرة الفائقة على النفاذ إلى الأسواق الخارجية، كما يقوم الدولار الأمريكي بدور عملة الاحتياطي العالمي حيث يستولي الدولار على ثلثي احتياطات النقد الأجنبي في العالم و80 بالمائة من مبادلات سعر الصرف الأجنبي، ونجد أن أكثر من 50 بالمائة من صادرات العالم يتم دفع قيمتها بالدولار، وسيطر حجم التداول بالدولار على باقي العملات، واستطاعت العديد من الدول ربط عملاتها بالدولار أو بسلة من عملات الدول الصناعية يمثل الدولار فيها وزنا نسبيا كبيرا.

حيث شهدت السنوات الأخيرة (2000-2013) انخفاضا ملحوظا في قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية في أسواق الصرف العالمية، الأمر الذي يرجع أساسا إلى التحديات التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي. ومن هذا المنطلق يتجلى هدف هذه الدراسة من خلال تبيان أسباب تراجع الدولار الأمريكي وآثار الانخفاض المستمر في سعر صرف الدولار على الاقتصاد العالمي الدول، ويتأتى ذلك من خلال أربعة محاور، المحور الأول يتناول الدولار الأمريكي وتطور النظام النقدي الدولي والمحور الثاني يدرس معرفة مكانة الدولار الأمريكي في الاقتصاد العالمي، والمحور الثالث يتناول محاولة معرفة أسباب وتداعيات تراجع الدولار الأمريكي على الاقتصاد العالمي أما المحور الرابع فيدرس الدولار الأمريكي وصراع العملات اليورو، الين الياباني واليوان الصيني.

الكلمات المفتاحية: النظام النقدي الدولي، الدولار الأمريكي، صراع العملات، سعر الصرف.

Abstract:

The Dollar was able to acquire a key position within global currencies after the Bretton Woods Agreement, where it managed to cover the major part of world trade exchanges, based on the huge economy of the United States with high productivity and an extraordinary ability to access international markets. The U. S. dollar also plays the role of the global reserve currency with two-thirds of world foreign currencies reserves and 80 percent of foreign exchange trade being in dollar, as well as more than 50 percent of world exports being settled in dollar whose trading volume dominates other currencies, while many countries managed to peg their countries to the dollar or a basket of currencies of industrialized countries in which the dollar has a relatively large weight.

Recent years (2000-2013) have witnessed a significant decrease in the value of the U. S. dollar against major currencies in global foreign exchanges, which is mainly due to the challenges facing the U. S. economy. Hence the goal of this study becomes apparent as to illustrate the reasons for the decline of the U. S. dollar and the effects of the continuing decline of the dollar exchange rate on the global economy. This is achieved through four axes, the first of which deals with the U. S. dollar and the evolution of the international monetary system, the second axis shows the position of the U. S. dollar in the global economy, while the third axis tries to figure out the causes and consequences of the decline in the U. S. dollar on the global economy, and the fourth axis studies the U. S. dollar and the conflict among currencies such as the euro, the Japanese yen and the Chinese yuan.

Key words: the international monetary system, the U. S. dollar, the currency conflict, the exchange rate.

مقدمة:

جاءت اتفاقية بريتون وودز لتعبر عن مصالح القوى الاقتصادية الدولية الصاعدة وبالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية التي خرجت من الحرب العالمية الثانية باعتبارها قائد العالم الرأسمالي المتقدم، واحتل الدولار الأمريكي مكانة بارزة في السوق الدولية وبالتدريج حل محل الذهب والجنيه الأسترليني كعملة يرتكز عليها النظام النقدي الدولي وكوسيلة دفع رئيسية في المعاملات الدولية وعملة احتياط ارتكازية تحتفظ بها السلطات النقدية في معظم دول العالم.

وبالنظر للمكانة التي اكتسبها الدولار الأمريكي في الاقتصاد العالمي فإن أي تذبذب واضطراب في سعر الدولار المنخفض أو الضعيف تكون له انعكاسات كبيرة، حيث التأثير على اقتصاديات أوروبا واليابان والدول النامية عامة والعربية خاصة وتأثير الدولار على سعر النفط، إضافة إلى الآثار السلبية لربط العملة الوطنية بالدولار، ومما لاشك فيه أن تراجع الدولار مقابل العملات الرئيسية سيؤثر على عائدات بيع الدول النامية، إلى جانب تأثير الدولار على الذهب.

ضمن هذا الإطار يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة على النحو التالي:
ما هي أهمية ودور الدولار الأمريكي في النظام النقدي الدولي؟ وما هي أسباب وتداعيات
تراجعها على الاقتصاد العالمي؟

وعليه سيتم معالجة الإشكالية من خلال المحاور التالية:

- الدولار الأمريكي وتطور النظام النقدي الدولي
- مكانة الدولار الأمريكي أمام الأورو في الاقتصاد العالمي
- أسباب تذبذب سعر صرف الدولار الأمريكي
- انعكاسات تراجع سعر الدولار على الاقتصاد العالمي
- الآلية التي تتبعها الدول الأسيوية في أسواق الصرف العالمية للحيلولة دون ارتفاع قيمة عملاتها أمام الدولار

الدولار الأمريكي وتطور النظام النقدي الدولي:

1- مفهوم النظام النقدي الدولي: في الواقع إن وصف النظام النقدي الدولي ينطوي على تعريفين أحدهما إجرائي وعملي بوصفه مجموعة من التطبيقات والأعراف التي اعتمد اتباعها من قبل الأطراف التي تتعامل على الصعيد الدولي لغرض تسوية المعاملات فيما بينها، وما يتضمنه ذلك من قيام المؤسسات النقدية الوطنية والدولية الخاصة والحكومية بتسوية هذه المعاملات بين الأطراف التي ترتبط فيما بينها بشتى العلاقات الاقتصادية على الصعيد الدولي، أما التعريف الوظيفي للنظام النقدي الدولي فقد جاء نتيجة تراكم أدبيات واسعة في النظرية والفكر الاقتصادي الدولي، والتي كونت الأركان الوظيفية للنظام النقدي الدولي، استنتاجاً من المسار التاريخي للعلاقات النقدية الدولية والأنظمة النقدية الدولية المختلفة التي عرفها العالم وما ميز نظاماً عن آخر⁽¹⁾.

(1) هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان،

إن النظام النقدي الدولي هو مجموعة القواعد والآليات والتنظيمات التي تتكفل بتسوية المدفوعات الدولية وتصريف أمور العلاقات النقدية بين الدول على نحو يدعم فعالية التجارة الخارجية متعددة الأطراف⁽¹⁾.

ويتكون النظام النقدي الدولي من العناصر التالية⁽²⁾:

أولاً: النقود الدولية مثل: الذهب النقدي والعملات الأجنبية، والأصول أو الحقوق التي تصدرها المؤسسات النقدية الدولية، ويطلق على النقود الدولية مصطلح السيولة الدولية.

ثانياً: مجموعة القواعد والآليات أو السياسات التي تتكفل بتحقيق هدف هذا النظام التجاري متعدد الأطراف.

ثالثاً: التنظيمات والمؤسسات النقدية والمالية الدولية والتي تؤثر في حجم السيولة الدولية، مثل البنوك المركزية للدول الصناعية المتقدمة وصندوق النقد الدولي، ومجموعة البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

2- تطور النظام النقدي الدولي:

عرف النظام النقدي الدولي مراحل عدة ارتبطت بالظروف الاقتصادية والسياسية التي ميزت هذه المراحل والتي يمكن ذكرها فيما يلي:

2- 1 الدولار وأسعار الصرف الثابتة:

2- 1- 1 نظام قاعدة الذهب الدولية وآلياتها (1870 - 1914): ويسمى هذا النظام بنظام المسكوكات الذهبية، ولقد ساد هذا النظام معظم دول العالم خلال القسم الأكبر من القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى، ومع قيام الحرب أوقفت الدول العمل بهذا النظام في عام 1914.

تتبع الدولة قاعدة الذهب عندما تربط قيمة عملتها بوزن معين من الذهب، ويقضي قيام قاعدة الذهب توافر الشروط التالية⁽³⁾:

- تحديد قيمة العملة بوزن معين من الذهب وعتار محدد.

⁽¹⁾ لقمان معزز، شريف بودري، المناقصة بين الدولار والارو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي، مجلة الباحث، ورقة، عدد 2011/09، ص 74.

⁽²⁾ متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، دار الفكر، الاردن، عمان، 2011، ص 242.

⁽³⁾ موسى ابراهيم، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المنهل اللبناني، لبنان، بيروت، 1998، ص 128.

- توافر قابلية تحويل العملة الوطنية إلى ذهب أو العكس دونما أي قيد أو شرط
- كفالة حرية الأفراد في استيراد وتصدير الذهب
- الاعتراف للأفراد بحرية سك النقود
- قابلية أنواع النقود الأخرى (النقود القانونية) للصراف عند حد التعادل بمسكوكات ذهبية.

ولنظام قاعدة الذهب وظيفتان أساسيتان الأولى داخلية والأخرى خارجية، أما الوظيفة الداخلية فهي تحديد كمية البنكنوت المصدر، أي أن حرية البنك المركزي في إصدار أوراق البنكنوت تكون مقيدة تقييدا تاما بكمية الذهب الموجود في حيازته، أما الوظيفة الخارجية فهي تثبيت سعر الصرف، فعندما تتخذ جميع الدول هذا النظام قاعدة لنقدها فإن أسعار الصرف بين عملاتها ستكون ثابتة تقريبا لا تتغير إلا بحدود ضيقة هما حدا دخول وخروج الذهب⁽¹⁾.

وكانت العملة الإسترلينية في الريادة في ظل قاعدة الذهب بسبب الدور الذي أدته بريطانيا في المبادلات التجارية الدولية، نظرا إلى قوة نموها الاقتصادي الذي مكنها من السيطرة على الاقتصاد العالمي، غير أن هذا النمو تراجع نتيجة الحرب العالمية الأولى، فخسر الإسترليني مكانته لصالح الدولار الذي حافظ على ارتباطه بالذهب نتيجة المعدلات المرتفعة لنمو الاقتصاد الأمريكي الذي استفاد من عدم دخوله الحرب، وكذا من ضخامة إنتاجه، فحقق فائضا كبيرا في ميزان المدفوعات⁽²⁾.

2- 1- 2 نظام السبائك الذهبية ومرحلة قاعدة الصرف بالذهب (1914 - 1945): مع

بداية الحرب العالمية الأولى اضطرت معظم الدول التي اتبعت النظام النقدي الذهبي إلى إيقاف العمل بهذا النظام، وبذلك انتهت مرحلة مهمة من الاستقرار في أسعار صرف العملات لتتعرض بعدها لتقلبات حادة جدا خلال الحرب العالمية الأولى، وجاء انهيار نظام قاعدة الذهب في أعقاب الحرب بسبب زيادة الإنفاق العسكري وتمويله عن طريق التمويل التضخمي أي زيادة النقود الورقية، وبالتالي خرجت كل بنوك الإصدار في الدول المتحاربة عدا الولايات المتحدة الأمريكية عن القيود التي كانت تربط بين إصدار النقود وبين نسب التغطية الذهبية.

وخلال الفترة الممتدة بين انهيار قاعدة الذهب والحرب العالمية الثانية والتي تتطلب سيولة نقدية كافية لم تستطع البنوك المركزية تحقيقه من تغطية بالذهب، أدركت القوى النقدية العالمية ابتداء من سنة 1922 حتمية إعادة بناء النظام النقدي الدولي وذلك بإعادة الاعتبار

(1) مروان عطوان، النظريات النقدية، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1998، ص 128.

(2) Gerald Braunberger, Frankfurter Allgemeine Zeitung, la responsabilité de la monnaie de réserve, bretton woods et son échec, revue problème économique, 19 janvier 2011, p 19.

للذهب حتى يصبح أساس المعاملات، ولهذا واجهت هذه القوى مشكلة ندرة الذهب وعدم كفايته من جهة وضغط الطلب عليه من جهة أخرى، فخرجت بفكرة جديدة تحقق مزايا قاعدة الذهب، فكانت قاعدة الصرف بالذهب.

حيث في ظل نظام قاعدة الصرف بالذهب تصبح العلاقة بين النقد الورقي والذهب غير مباشرة ومن خلال نقد أجنبي آخر قابل للإبدال بالذهب.

ومن بين أهم مميزات قاعدة الصرف بالذهب يمكن ذكر ما يلي⁽¹⁾:

- انعكست آلية الصرف بالذهب على العملتين الرئيسيتين الدولار الأمريكي والجنيه الأسترليني، حيث زاد الارتباط بين الدولار وبين غيره من العملات، كما أثرت على وضع الجنيه الإسترليني من خلال ضعف مركزه كعملة ارتكازية.

- تميز نظام الصرف بالذهب عن نظام قاعدة الذهب من خلال أهميته، حيث تضمن نظام الصرف بالذهب الوسائل التي توسع نطاق المعاملات الدولية وتنظيم نظام المدفوعات العالمي ففي البداية استخدمت عملتان الدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني كأساس للمعاملات والمدفوعات الدولية بغرض تحقيق الاستقرار النقدي الدولي، ومع مرور الوقت برز دور الدولار كوسيلة للمدفوعات الدولية.

- في ظل قاعدة الصرف بالذهب انتشرت موجة من تخفيضات النقد التنافسية بالنسبة لأهم العملات الدولية في نهاية العشرينات والنصف الأول من الثلاثينات، وهذا بهدف تشجيع الصادرات والإقلال من الواردات، كل هذا أدى إلى عدم الاستقرار في التعامل النقدي الدولي وضعف المحاولات لتحقيق نوع من التعاون النقدي الدولي⁽²⁾.

2- 1- 3- النظام النقدي الورقي الإلزامي: مع مرور الوقت انفصل النقد الورقي عن النقد المعدني وأصبح نقدا بحد ذاته يؤدي الوظائف النقدية بشكل كامل.

وبذلك أصبحت إعادة الصلة بين النقد الورقي والذهب أمرا متعذرا، بحيث أصبح النظام السائد في كل دول العالم هو النظام الورقي.

وخلال النصف الأول من الثلاثينات ألغيت قابلية إبدال معظم النقود الورقية ماعدا الدولار الأمريكي، وبعد ذلك حاولت بعض الدول إعادة قابلية الإبدال لعملتها كما هو الحال بالنسبة لفرنسا وإنجلترا لكنها فشلت في ذلك واضطرت إلى إلغاء قابلية الإبدال ثانية بعد فترة قصيرة.

(1) متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، مرجع سبق ذكره، ص 249.

(2) مروان عطوان، النظريات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 76.

إن إيقاف قابلية الإبدال أتاح للدول إمكانية واسعة جدا في تنظيم التداول النقدي، مما زاد من أهمية السياسة النقدية كوسيلة فعالة في التأثير على النشاط الاقتصادي⁽¹⁾.

2- 1- 4- الدولار الأمريكي ودوره في نظام "بريتون- وودز": في هذه الفترة من تاريخ العلاقات النقدية الدولية احتل الدولار الأمريكي دورا مميزا في النظام النقدي الدولي، حيث أصبح الدولار الأمريكي العملة الاحتياطية الأولى، ومكونا رئيسيا من مكونات السيولة إلى جانب الذهب، وقد وقفت وراء هذا الدور المتعاظم للدولار عوامل موضوعية وظرفية، منها بقاء الولايات المتحدة الأمريكية بعيدة نسبيًا عن الآثار المدمرة للحرب العالمية الأمر الذي جعل اقتصادها وبنيتها التحتية قوية بالمقارنة مع بقية العالم خاصة أوروبا الحليفة التي دمرتها الحرب التي كانت تلجأ إلى الولايات المتحدة لإمدادها بالمساعدة الاقتصادية والعسكرية محولة إليها معظم رصيدها الذهبي، فتجمع لدى الولايات المتحدة الأمريكية حينها أكبر رصيد ذهبي في العالم⁽²⁾.

وفي عام 1945 بلغ الاحتياطي الذهبي الرسمي في الولايات المتحدة حوالي 60 بالمائة من الاحتياطي الذهبي الدولي بكامله في ذلك العام، وميزان المدفوعات الأمريكي كان يحقق فائضا كبيرا، والاقتصاد يتطور بسرعة هائلة، كما أن التضخم قد تمت السيطرة عليه بتثبيتته في حدود معقولة.

إن إعادة بناء اقتصاديات الدول الأوروبية بعد الحرب كانت تتطلب مبالغ كبيرة جدا من العملات الأجنبية وبشكل خاص الدولار، ولقد حصلت أوروبا الغربية من مشروع مارشال الأمريكي على قسم مهم من هذه المبالغ، وبموجب هذا المشروع حصلت 16 دولة أوروبية غربية على حوالي 17 مليار دولار، حيث 60 بالمائة من هذه المبالغ قد استعملت من قبل هذه الدول في شراء السلع والتجهيزات الأمريكية مما ساهم في تطوير الاقتصاد الأمريكي وزيادة معدلات نموه بشكل ملحوظ، خاصة خلال سنوات تنفيذ مشروع مارشال بين عامي 1948-1951⁽³⁾.

إن تفاقم الأزمات النقدية الدولية واشتداد الصراع على اكتساب الأسواق الخارجية لزم التفكير جديا حول إيجاد برامج وخطط لإصلاح النظام النقدي الدولي بهدف تحقيق نوع من التعاون النقدي الدولي وبالتالي خلق درجة مناسبة من الاستقرار في التعامل الدولي.

(1) مروان عطوان، النظريات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 76

(2) هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات، مرجع سبق ذكره، ص 299

(3) مروان عطوان، أزمات الذهب في العلاقات النقدية الدولية، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1995، ص 70.

وعليه في عام 1945 اجتمع مندوب 44 دولة في (بريتون - وودز) في الولايات المتحدة الأمريكية بهدف وضع الأسس العامة لإقامة نظام نقدي دولي جديد.

لقد كان الدولار العملة الوحيدة القابل للإبدال بالذهب خارجيا وهو يعتبر بمثابة الأساس الذي ارتكز عليه النظام النقدي الدولي منذ عام 1944 بموجب اتفاقية بريتون وودز.

وبداية من 1945 وحتى 1971 كان الدولار قابلا للإبدال خارجيا بالذهب للسلطات الرسمية وذلك يعني أن السلطات النقدية الأجنبية الممثلة في البنوك المركزية التي يوجد لديها أرصدة بالدولارات تستطيع إبدالها بالسعر الرسمي 35 دولارا للأونصة.

إن النظام النقدي الذي نتج عن اتفاقية بريتون - وودز كان نظام الصرف بالذهب، وحيث إن الدولار الأمريكي كان في تلك الفترة هو العملة الوحيدة القابلة للإبدال بالذهب مع توافر احتياطي ذهبي كبير جدا لدى الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك كان الدولار يشكل العملة الاحتياطية الاستنادية بالنسبة لبقية الدول.

إلا أنه منذ النصف الثاني من الخمسينات انتعش الاقتصاد الأوروبي وظهرت أوروبا كقوة اقتصادية مهمة منافسة للولايات المتحدة في الأسواق الدولية، كما أن اعتماد الدول الأوروبية على السلع الأمريكية أخذ يضعف (انخفاض وارداتها من الولايات المتحدة) كل ذلك تسبب في انخفاض الصادرات الأمريكية بشكل عام، والصادرات إلى هذه الدول بشكل خاص وأدى إلى ظهور العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي خلال الفترة (1958 - 1960) كان هذا العجز بحدود 3 مليارات من الدولارات سنويا، مما استدعى القلق داخل وخارج الولايات المتحدة، ورغم الإجراءات التي اتخذت لتخفيف هذا العجز إلا أنه بقي بحدود 2.5 مليار دولار خلال الفترة (1961 - 1964)⁽¹⁾.

إن أسباب ظهور بؤادر الأزمة النقدية الدولية في الستينات لا تعود لمقدار العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي فقط، بل إلى أسلوب تغطية هذا العجز، حيث إن معظم دول العالم كانت تلجأ لتغطية عجز موازين مدفوعاتها بالذهب، أي خروج الذهب، وهذا هو السبب الرئيسي لتجمع الاحتياطات الذهبية الدولية لدى الولايات المتحدة، إن نظام الصرف بالذهب قد أتاح للولايات المتحدة أن تحصل على وضع خاص ومتميز للدولار في النظام النقدي الدولي الذي قام على أساس اتفاقيات بريتون - وودز، حيث إن الولايات المتحدة لم تكن تشعر بوطأة العجز في ميزان مدفوعاتها كبقية الدول، لأن إجمالي العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي خلال الفترة (1958 - 1970) كان يتم تغطية 25 بالمائة منه تقريبا بالذهب، أما الباقي 75

(1) نفس المرجع السابق، ص 201.

بالمائة فقد كانت تجري تغطيته من خلال زيادة المديونية الأمريكية القصيرة الأجل تجاه الخارج (إصدار دولارات ورقية)، وهذا ما كان يتسبب في تراكم أرصدة هائلة بالدولارات لدى البنوك المركزية الأجنبية - الأوروبية خاصة.

وبذلك فإن استمرار العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي كان يقابله زيادة الاحتياطات النقدية لدى الدول الأخرى بالدولار، وبالتالي تزايد المديونية الأمريكية تجاه الدول الأخرى. وعليه فإن تصاعد العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي أدى إلى تدهور بوادر تراجع الثقة بالدولار وبقيمتها المعلنة (عند 35 دولارا لكل أونصة ذهب).

إن تزايد مديونية الولايات المتحدة القصيرة الأجل تجاه الخارج، والتي وصلت إلى حدود كبيرة جدا خلقت الشكوك العميقة حول إمكانية السلطات النقدية الأمريكية على الوفاء بتعهداتها من حيث ضمان إبدال الدولارات التي بحوزة البنوك المركزية الأجنبية إلى الذهب.

في منتصف الستينات وجه الرئيس الفرنسي ديغول انتقادا شديدا إلى النظام النقدي الدولي الذي يقوم على الدولار ولسياسة الولايات المتحدة التي تتبعها في تغطية عجز ميزان مدفوعاتها، وطلب من الحكومة الأمريكية إبدال الدولارات الموجودة لدى بنك فرنسا إلى ذهب وبالفعل قامت فرنسا بإبدال كمية كبيرة من الدولارات بذهب من الولايات المتحدة.

الأمر الذي دعا بعض الدول الأوروبية في نهاية الستينات إلى مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بمبادلة الأرصدة الدولية التي كانت في حوزتها إلى ذهب وكانت الولايات المتحدة في تلك الفترة قد فقدت الجزء الأكبر من رصيدها الذهبي⁽¹⁾.

وبذلك انخفضت الأرصدة الذهبية الأمريكية من 22.8 مليار دولار إلى 18.8 مليار دولار عام 1958⁽²⁾.

لقد أدى ذلك إلى إنزال ضربة شديدة بالدولار الأمريكي، حيث اتخذت الولايات المتحدة في عام 1971 واحدا من أهم القرارات في التاريخ النقدي لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، يقضي بإلغاء قابلية إبدال الدولار بالذهب، وتخفيض قيمة الدولار، وقد نص هذا القرار على ما يلي⁽³⁾:

أ - إلغاء قابلية إبدال الدولار بالذهب، التي كان معمولا بها قبل عام 1971 بالنسبة للهيئات الرسمية الأجنبية، وبذلك لم يعد الدولار قابلا للإبدال بالذهب لأية جهة كانت.

(1) هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات، مرجع سبق ذكره، ص 299.

(2) موسى ابراهيم، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 147.

(3) مروان عطوان، ازمام الذهب في العلاقات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 143.

ب- تخفيض قيمة الدولار بنسبة 8 بالمائة تقريبا، ليصبح سعر الأونصة 38 دولارا، وبذلك لم يعد هناك أية أهمية عملية للسعر الرسمي للذهب حيث إن الدولار قد أوقفت قابلية إبداله بالذهب تماما.

وهكذا أدت نتائج هذا القرار إلى انهيار النظام النقدي الدولي الذي قام بعد الحرب العالمية الثانية، بموجب اتفاقية بريتون وودز، والتي اعتبرت الدولار الأمريكي القابل للإبدال بالذهب أساسا للنظام النقدي الدولي.

2- 1- 5- الدولار وأسعار الصرف المرنة: إن الأرقام التي أعلنتها وزارة التجارة الأمريكية في بداية 1973 عن حالة ميزان المدفوعات كانت مخيبة لكل التوقعات خاصة فيما يتعلق بالحساب التجاري، إذ كشف عن عجز قدره 6.8 مليار دولار مقارنة بعجز قدره 2.7 مليار دولار عام 1971، واتجه الهروب نحو العملات الأوروبية القوية والين الياباني، وكنتيجة لظاهرة الهروب من الدولار وتوقف الدول الأوروبية واليابان عن دعمه، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في 13 فبراير 1973 عن تخفيض لقيمة الدولار بنسبة 10 بالمائة وزيادة القيمة الاسمية للذهب، حيث انتقلت من 38 دولارا إلى 42.22 دولارا.

ويعتبر التخفيض الثاني لقيمة الدولار بمثابة إعلان فقدان الدولار لمكانته كنقطة ارتكاز في النظام النقدي الدولي، كما يعتبر تخلي البلدان الأوروبية واليابان عن التزاماتها بالتدخل في أسواق النقد لتدعيم الدولار وكذا السماح بتقويم عملاتها، بمثابة انتهاء العمل بنظام بريتون وودز.

وعليه يمكن اعتبار نظام بريتون وودز صالحا في الظروف التي أعقبت الحرب حيث أدى نظام استقرار أسعار الصرف دورا في تحقيق الاستقرار النقدي اللازم لنمو التجارة الدولية، على عكس ما شهدته فترة الثلاثينات من تقلبات عنيفة في أسعار الصرف، أما السبب الذي أدى إلى انهيار هذا النظام، فيرجع إلى العجز السريع والمتنامي لميزان المدفوعات الأمريكي وإلى تضخم الأسعار الذي تصاعد بمعدلات كبيرة أثرت على حركة التبادل التجاري الدولي.

في 19 مارس 1973 اتبعت الدول نظام سعر الصرف المرن، ففي أوائل السبعينات هبطت قيمة الدولار هبوطا كبيرا، وقد حاولت البنوك المركزية إنقاذ نظام بريتون وودز وذلك عن طريق تخفيض قيمة الدولار، أي تخفيض قيمته الثابتة من مستوى إلى آخر، ولكن باءت هذه المحاولات بالفشل وبدا سعر الصرف المرن اعتبارا من سنة 1973، وقد تذبذب الدولار في مدى 10 بالمائة بين 1973 إلى 1980، ثم بدا تصاعده السريع إلى القمة في 1985 بمقدار حوالي 60

بالمائة أعلى من متوسط مستوى 1980 وحتى بين 1988 - 1989، فإن الدولار قد هبط تقريبا إلى ما كانت عليه قيمته في سنة 1980⁽¹⁾.

مكانة الدولار الأمريكي أمام الأورو في الاقتصاد العالمي:

يمكن المقارنة بين استخدام الأورو كعملة دولية وبين استخدام الدولار في الاقتصاد العالمي من خلال النقاط التالية⁽²⁾:

أ - الدولار الأمريكي هو عملة الاحتياطي العالمي حيث تحتفظ البنوك المركزية في معظم دول العالم باحتياطيات كبيرة من الدولارات الأمريكية لتلبية احتياجاتها من السلع والخدمات المستوردة، إن احتياطيات النقد الأجنبي المسعرة بالدولار تضم نحو ثلثي إجمالي العالم من الاحتياطيات الرسمية بالنقد الأجنبي والجدول التالي يبين ذلك: حيث تظهر البيانات الواردة في الجدول رقم 1، إن احتياطيات النقد الأجنبي المسعرة بالدولار تضم نحو ثلثي إجمالي العالم من الاحتياطيات الرسمية بالنقد الأجنبي المعرف تكوين عملاتها.

الجدول رقم 1: نصيب الدولار والأورو من إجمالي الحيازات الرسمية للاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية 1999 - 2009

الوحدة: (النسبة المئوية)

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الدولار الأمريكي	71.0	71.1	71.5	67.1	65.9	65.9
الأورو الأوروبي	17.9	18.3	19.2	23.8	25.2	24.8
باقي العملات	11.1	10.6	9.3	9.3	8.9	9.3
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	
الدولار الأمريكي	66.9	65.5	64.1	64.1	62.2	
الأورو الأوروبي	24.0	25.1	26.3	26.3	27.3	
باقي العملات	9.1	9.4	9.6	9.6	10.5	

Source: International Monetary Fund (IMF), International Financial Statistics, Annual Report, 2010.

⁽¹⁾ سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، الجزء الأول، المفاهيم والنظريات الأساسية، مطابع الأهرام كرنيش النيل، 1994، ص 544.

⁽²⁾ احمد فايق الدولار الأمريكي في هبوط إلى أين، شوهده على الموقع <http://www.ahewar.org> تاريخ

باعتبار الدولار الأمريكي العملة الارتكازية الأولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وعلى الرغم من انخفاض دوره نسبياً بعد انهيار نظام بريتون وودز عاد ليكون أكثر العملات استعمالاً كعملة احتياطية دولية، وتأتي الصين في المركز الأول بين دول الاحتياط الكبرى من الدولار حيث بلغ عام 2012 قيمة 33332.949 مليار دولار⁽¹⁾.

حيث إن نصيب الدولار الأمريكي في الاحتياطيات الدولية انخفض من 71 بالمائة في عام 1999 إلى 62.2 بالمائة في عام 2009 مقابل زيادة في دور الأورو من 17.9 بالمائة عام 1999 إلى 27.3 بالمائة عام 2009.

ب- الحجم الكبير من مبادلات الصرف الأجنبي تتم بالدولار الأمريكي في السوق الدولي للعملات الفوركس (FOREX)، كما توضح بيانات الجدول رقم 2:

الجدول رقم 2: نصيب العملات الرئيسية في الصفقات الدولية للعملات:

2010	2007	2004	1998	
%84.9	%85.6	%88	% 86.8	الدولار
%39.1	%37.0	%37.4		الأورو
%19.0	%17.2	%20.8	%21.7	الين
%12.9	%14.9	%16.5	%11.0	الجنيه الإسترليني
%7.6	%6.6	%6.0	%3.0	الدولار الأسترالي
%6.4	%6.8	%6.0	%7.1	الفرنك السويسري

Source: Christian de boissieu, de la crise à la guerre des monnaies revue problème économique, n°3011, 19 janvier 2001, p04.

حيث إن حجم التبادل العالمي بالدولار حول العالم يتعدى 85 بالمائة من مجموع العملات خلال الفترة (1998 - 2010) والذي يفوق 4000 مليار دولار يومياً⁽²⁾.

ت- إن 50 بالمائة من صادرات العالم تتم بالدولار الأمريكي، بما فيها النفط.

ث- الدولار الأمريكي مدعوم باقتصاد أمريكي قوي، والاقتصاد الأمريكي مدعوم بقوة عسكرية كبيرة جداً وتحاول التسلط على العالم.

⁽¹⁾ Manuel de statistiques de la CNUCED, UNCTAD HAND BOOK of statistics, UNCTAD, 2013, P380

⁽²⁾ christian de boissieu, de la crise à la guerre des monnaies, revue problème économique, n°3011, 19 janvier 2001, p04

ج- أظهرت قيمة احتياطات المصارف المركزية العالمية والبالغة 7500 مليار دولار حتى نهاية أيلول 2009، أن 62 في المائة منها كان بالدولار متخطياً اليورو الذي سجل 28 في المائة.

أسباب تذبذب سعر صرف الدولار الأمريكي:

يمكن إرجاع أسباب تذبذب سعر صرف الدولار الأمريكي إلى عدة أسباب مالية وفنية ونقدية وعسكرية وأسباب دولية وأسباب أخرى يمكن إجمالها في الآتي:

أ- العجز المزمع والمتنامي في الميزان التجاري الأمريكي: الرغبة في تخفيض العجز في الحساب التجاري الأمريكي الذي وصل إلى مستويات قياسية إذ إنه حسب بيانات الجدول رقم (3) قد وصلت إلى قيمة 800.6 مليار دولار خلال عام 2006 مقارنة بنحو 385، 450، 519.1، 628.5، دولار خلال سنوات 2001، 2002، 2003، 2004، 2005، وبلغ العجز في الميزان التجاري نحو 713.52، 81.63، 440.42 مليار دولار خلال سنوات 2007، 2009، 2012 على التوالي.

الجدول رقم 3: رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2001 - 2012

الوحدة: (مليار دولار)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
رصيد الميزان التجاري ❖	-385	-450	-519.1	-628.5	745.8	800.6	713.3
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012		
رصيد الميزان التجاري ❖❖	681.3	381.6	449.4	457.7	440.4		

المصدر: ❖❖ صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، سبتمبر 2001، ص 195

❖ Intenationl Monetary Fund(FMI), Data and statistics, principal global indicators

حيث إن انخفاض قيمة العملة سيعمل على تحفيز الصادرات وجعلها أكثر رواجاً لدى المستهلكين في أنحاء العالم كما يخفض من حجم المستوردات التي يستهلكها الأمريكيون بسبب غلاء المنتجات المستوردة عما كانت عليه سابقاً.

وعليه فإن أحد أسباب انخفاض الدولار هو زيادة العجز في الميزان التجاري الأمريكي، أي اتساع الفجوة بين ما تصدره الولايات المتحدة وبين ما تستورده يسهم في تخفيض الدولار.

ب- الضغوط المتنامية على الموازنة العامة للدولة: تزايد حدة أزمة السيولة في الولايات المتحدة الأمريكية مع تفاقم عجز الموازنة الأمريكية حيث استمر ارتفاع عجز الموازنة الأمريكية من 157.8 مليار دولار عام 2002 إلى 1412.7 مليار دولار عام 2009 ثم إلى 1555.6 مليار دولار عام 2010 والجدول رقم (4) يوضح وضعية الميزانية العمومية الأمريكية.

الجدول رقم (4): رصيد الموازنة الأمريكية السنوي 1999- 2010:

الوحدة: (مليار دولار)

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004
رصيد الموازنة الأمريكية	125.6	236.2	128.2	157.8-	377.6-	412.7-
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
رصيد الموازنة الأمريكية	318.3-	248.2-	160.7-	458.6-	1412.7-	1555.6-
السنوات	2011	2012	2013			
رصيد الموازنة الأمريكية	1299.59-	1086.96-	1086.963-			

Source: Office of management and budget, budget of the U.S government, historical tables, fiscal years 20145, p23-23

وترجع الضغوط على الميزانية إلى عوامل سياسية وعسكرية وفق ما يلي⁽¹⁾ (20):

- فعلى الصعيد السياسي، ترفض الإدارة الحالية رفع الضرائب لزيادة الإيرادات العامة على خلفية الوعود التي قطعتها على نفسها خلال الحملة الانتخابية بتخفيض الضرائب 350 مليار دولار خلال الفترة (2000 - 2010).

- وعلى الصعيد العسكري، شهد الإنفاق العسكري الأمريكي تنامياً ملحوظاً كنتيجة مباشرة للمغامرات العسكرية في كل من أفغانستان والعراق.

فالارتفاع المستمر لعجز الموازنة الأمريكية ابتداء من عام 2002 دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى الاستدانة من الخارج، حيث ارتفع حجم الدين العام الأمريكي من 11875 مليار دولار عام 2009 ليرتفع إلى 13786 مليار دولار عام 2010، ويصل إلى 15768.621 مليار دولار في جوان 2012.

(1) مجلة البنك الأهلي المصري، بعنوان تراجع الدولار " الأسباب والتداعيات"، النشرة الاقتصادية تصدرها إدارة

البحوث، المجلد الستون، العدد الرابع، القاهرة، 2007، ص 06.

ت- التباطؤ في الاقتصاد الأمريكي، حيث لجأت السلطات النقدية إلى تخفيض الفائدة بسبب الأزمة المالية العالمية 2008 مقابل البنك المركزي الأوروبي والياباني، وبسبب تراجع النمو الاقتصادي الأمريكي من نسب 1.9 بالمائة إلى 0.7 بالمائة في بداية عام 2001 عمد البنك المركزي الأمريكي إلى خفض الفائدة على الدولار من 6.5 إلى 6 بالمائة لدعم حركة الاقتراض، وتفاديا لركود اقتصادي محتمل عمد البنك المركزي إلى تخفيض الفوائد على دفعات لتصل إلى 3.75 بالمائة في 2002 لتصبح أقل من مستواها في أوروبا، وواصل البنك الفيدرالي الأمريكي تخفيض الفوائد حتى جوان من عام 2003 لتتخفف إلى نسبة 1 بالمائة أدنى مستوى له.

وفي جوان عام 2004 قررت الولايات المتحدة الأمريكية البدء في مرحلة جديدة من الفوائد المرتفعة ويخطى متسارعة لتصل إلى حوالي 5.7 بالمائة ثم لتعاود انخفاضها من جديد وبدءا من عام 2007 وصلت إلى 5.02 بالمائة، لتصل عام 2008 إلى 1.98 بالمائة، هذا في الوقت الذي سجلت فيه الفائدة الأوروبية ارتفاعا من 2.11 بالمائة في عام 2002 إلى 4.28 في عام 2007 ولتشكل 4.86 بالمائة في عام 2008⁽¹⁾.

ث- سياسة مدروسة ومتمعدة من قبل الحكومة الأمريكية والقائمة على تخفيض الدولار، لتدعيم اقتصادها وزيادة صادراتها أمام الواردات، ومن ثم تعديل العجز في الميزان التجاري الى جانب الرغبة في تسديد الديون الخارجية.

ج- حيث السياسة الأمريكية الخارجية بقيادة الرئيس الأمريكي جورج بوش كانت قد استنفذت كل الفائض المالي الذي حققته إدارة الرئيس كلينتون والذي كان يقدر بـ 256 مليار دولار في أقل من ثلاث سنوات ليتحول إلى عجز مالي يقدر بـ 455 مليار دولار أمريكي بسبب حروبها الموسعة في كل من أفغانستان والعراق، مما أسهم كثيرا في إضعاف قيمة الدولار الأمريكي⁽²⁾.

ح- إن روسيا لا تباع البترول أو النفط بالدولار الأمريكي، بل تبيعه باليورو مما أدى إلى زيادة الطلب على العملات الأخرى وانخفاض الطلب على الدولار الأمريكي.

خ- إقبال العديد من البنوك المركزية في العالم على تنويع احتياطياتها من العملات الارتكازية للتحويل على حساب الدولار، ومن خلال تحويل جزء من احتياطياتها الدولارية إلى الاورو وذلك لتفادي الانخفاضات في سعر صرف الدولار أمام الأورو.

(1) راتول محمد، معزز لقمان، انعكاسات تقلبات أسعار الصرف - الدولار والايورو على أسعار النفط العالمية،

دراسة قياسية تحليلية (1999 - 2010)، مجلة النفط، عدد 2010، ص 05.

(2) احمد فايق، مرجع سبق ذكره، ص 02

د- يؤثر بنك الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) على السياسة النقدية الدولية وأسعار الصرف الأجنبية عن طريق رفع أسعار الفائدة، مما يدفع الأجانب إلى الاستثمار في الصناديق الأميركية، وخلال هذه العملية سيحولون عملات بلادهم إلى الدولار فيزيد الطلب على الدولار وترتفع قيمته.

وفي خطوة تالية يقوم بنك الاحتياطي بشراء دولارات مقابل عملة أجنبية (الين الياباني مثلاً) مما يزيد من قيمة الدولار أيضاً وتخفض قيمة الين، ثم يقوم ببيع الدولار مقابل الين مما يقلل قيمة الدولار ويزيد من قيمة الين.

ومهما حاولت أميركا هندسة انخفاض في سعر صرف الدولار فإن بعض الشركاء التجاريين لها مثل الصين واليابان وبعض دول جنوب شرق آسيا والتي تعتمد على التصدير لأميركا، تحاول إبطال مفعول هذه الهندسة من خلال شراء سندات أميركية. وبمعنى آخر تستثمر هذه الدول بعض فوائضها التجارية في أصول بالدولار بدلاً من تحويل كل قيمة صادراتها إلى عملاتها المحلية.

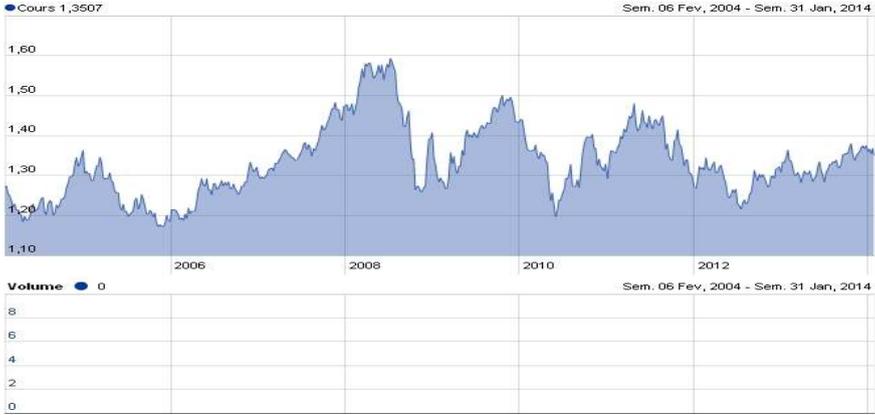
ذ- أميركا أفرطت في إصدار النقد لأنها اعتمدت على أن يكون ليس محلياً فحسب، وإنما عالمياً كذلك.

ر- زيادة في تدفقات رأس المال الخاص إلى خارج الولايات المتحدة الأميركية مما يضعف قيمة دولار عالمياً، وتتحول هذه التدفقات إلى أوروبا منطقة اليورو الذي هو العملة المنافسة للدولار الأميركي في التجارة العالمية، وهذا ما أدى إلى ارتفاع اليورو مقابل الدولار.

ز- إن تراجع الدولار أمام اليورو 40 بالمائة بين عامي 2002 و2009، وذلك سببه الأعظم كان في تزايد الديون الأميركية أكثر من الضعف (من 5.9 تريليون دولار في 2002 إلى أكثر من 13 تريليون دولار في 2010)، إلى أن جاء تأثير أزمة الديون السيادية في اليونان على أسعار العملات الرئيسية في العالم، حيث تراجعت الثقة في العملة الأوروبية اليورو ووصلت إلى أدنى مستوياتها مقابل الدولار خلال عام 2009 لتصل إلى حوالي 1.2938 دولار بعد أن تجاوز 1.5 دولار خلال الفترة من (منتصف 2007 إلى 2009)، وقد طال عدم الاستقرار نتيجة أزمة الديون السيادية كثيراً من العملات الدولية مثل الجنيه الاسترليني والين الياباني والون الكوري، وهو ما فرض مزيداً من المخاطر على التعاملات المالية والنقدية والتجارية في

العالم⁽¹⁾، إلا أنه بمجرد بداية التعافي من الأزمة في أوروبا بدأ الدولار في الانخفاض مجدداً أمام الأورو بداية من سنة 2012 كما هو موضح في الشكل الموالي لتطور الدولار مقابل اليورو، وضعف الدولار هذا كان مسموحاً نوعاً ما من قبل الحكومة الأمريكية وذلك حتى تقوم بتسديد ديونها بعملة أرخص.

الشكل رقم (1): سعر الصرف المتبادل بين الأورو والدولار خلال الفترة 1999 - 2013



انعكاسات تراجع سعر الدولار على الاقتصاد العالمي.

• السلبيات:

- إن انخفاض سعر صرف الدولار يؤثر سلباً على كل المصدرين العالميين من خارج أمريكا وعلى رأس القائمة الاتحاد الأوروبي واليابان والصين، وهذا ما حدا باليابان إلى تخفيض سعر عملتها أيضاً أمام اليورو للحد من أثر تراجع سعر صرف الدولار على صادراتها.
- تآكل الاحتياطات الرسمية بالدولارات، ذلك أن هبوط سعر صرف الدولار بنسبة ما يعني بصورة آلية تراجع قيمة الاحتياطات الدولارية بذات النسبة.
- ارتفاع أسعار السلع المصدرة من أوروبا، وهو الأمر الذي من شأنه رفع عبء فاتورة الواردات لا سيما لدى الدول التي تعتمد أنظمتها النقدية على التثبيت مقابل الدولار.
- هبوط القوة الشرائية لحصيلة الصادرات المقومة بالدولار، وتآني القوة الشرائية لأسعار النفط في مقدمة تلك الصادرات.

⁽¹⁾ مرثيات مجلس الغرف السعودية حول أثار أزمة الديون السيادية في اليونان ومنطقة اليورو على الاقتصاد السعودي وعلى اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، الإدارة العامة للبحوث والدراسات الاقتصادية، ماي 2010، ص 07.

- اقتصاديات الدول الكبرى ستصبح في كساد وبالتالي ستخفص معدلات النمو الاقتصادي فيها، حيث التأثير سيكون سلبيا على معدلات النمو في الدول التي ترتفع عملتها مقابل الدولار.

- المساهمة في ارتفاع أسعار النفط، ذلك أن تراجع سعر صرف الدولار يدفع الدول المنتجة إلى المحافظة على سعر مرتفع للبترو لتعويض الفارق من خفص قيمة الدولار.

- انخفاض قيمة الدولار سيؤثر سلبا على عائدات بيع سلع الدول النامية في الأسواق الأوروبية واليابانية، ومن جهة ثانية فإن ربط أي عملة وطنية بالدولار يعني ربط معدلات التضخم المحلية وأسعار الفائدة والتي في الولايات المتحدة، الأمر الذي يعكس كل نتائج المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها أمريكا على هذه الدول.

- انعكاسات انخفاض قيمة الدولار الأمريكي على اقتصاديات منطقة اليورو، حيث آثار انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل اليورو قلق اقتصاديات منطقة اليورو، حيث إن انخفاض الدولار في ظل التدخل المكثف من قبل الحكومات الآسيوية في أسواق الصرف العالمية للضغط على قيمة عملاتها يؤدي - من وجهة نظر الاتحاد الأوروبي - إلى وقوع الجزء الأكبر من عبء خفص عجز الميزان التجاري الأمريكي على عاتقها، بما يؤثر سلبيا على معدل النمو الاقتصادي في المنطقة، في الوقت الذي تتزايد فيه صادرات الولايات المتحدة والاقتصاديات الآسيوية.

- باعتبار أن الدولار هو العملة الاحتياطية الأولى في العالم فيؤدي انخفاض الدولار إلى تحقيق فوائد للذهب فمن جهة سعر الذهب سيزيد عند انخفاض سعر الدولار لأن تسعيرة الذهب تتم بالدولار، ومن جهة أخرى عندما تهبط قيمة الدولار فإن الاستثمارات الأجنبية في الأسهم والسندات الأمريكية ستتهبط، مما يؤثر سلبا على الأسواق المالية ويعزز بصورة غير مباشرة من الطلب على الذهب للأغراض الاستثمارية بارتفاع أسعاره.

• الإيجابيات⁽¹⁾:

- انخفاض أسعار السلع المستوردة من الولايات المتحدة الأمريكية.
- التخفيف من عبء الديون الخارجية للبلدان التي حررت قروضها بالدولار.
- يمكن أن يحقق انخفاض سعر الدولار لمنطقة اليورو انخفاضا في سعر النفط، فتقل تكلفة الطاقة في أوروبا ومناطق استخدام اليورو.

(1) مجلة البنك الأهلي المصري، مرجع سبق ذكره، ص 06.

الآلية التي تتبعها الدول الآسيوية في أسواق الصرف العالمية للحيولة دون ارتفاع قيمة عملاتها

أمام الدولار:

تجاوز احتياطي الصين 03 تريليون دولار في خزيتها في سنة 2013 وذلك لأنها تحرص دائماً على خفض قيمة عملتها مقابل الدولار الأمريكي مما يعمل على تخفيض أسعار التصدير إلى السوق الأمريكية، وبالتالي كلما ارتفعت قيمة عملتها (اليوان) تقوم بضخ المزيد منه إلى الأسواق وطبعاً تشتري مقابله (الدولار الأمريكي) مما يعمل على تثبيت أو رفع قيمة الدولار مقابل عملتها أو بمعنى آخر (خفض عملتها مقابل الدولار)، وعلى نفس المنوال فإن اليابان تمتلك 750 مليار دولار في الخزانة من أجل تخفيض قيمة الين (المتصاعدة منذ 15 عاماً) وبالتالي نستنتج أنه من المستحيل أن تقدم الصين أو اليابان على ضخ الدولار إلى السوق لأن هذا سيؤثر عليهما في المرتبة الأولى.

حيث تسعى الاقتصاديات الآسيوية إلى الحفاظ على خفض قيمة عملاتها لاسيما مقابل الدول الأمريكي من خلال تدخلها بكثافة في أسواق الصرف العالمية، حيث تقوم البنوك المركزية في معظم الدول الآسيوية خاصة اليابان بعمليات شراء للدولار وبيع لعملاتها.

ولقد قامت اليابان على سبيل المثال بالتدخل في أسواق الصرف العالمية على نحو غير مسبوق، حيث خصصت نحو 175 مليار دولار خلال 2003 لهذا الغرض وخصصت حوالي 02 تريليون ياباني بما يعادل (نحو 24 مليار دولار) في سنة 2008 في محاولة لوقف صعوده أمام الدولار.

وعلى الرغم من المؤشرات الإيجابية التي حققها الاقتصاد الياباني، مازالت اليابان تتدخل في سوق الصرف الأجنبي، الأمر الذي يرجع بصفة أساسية إلى اهتمام اليابان بتعزيز النمو الاقتصادي وتأكيد استمراره، وخشيتها من تأثير قيمة الين سلبياً على سوق الأوراق المالية، وبصفة خاصة أسهم البنوك اليابانية الكبرى.

من ناحية أخرى نجد أن كلا من الصين وماليزيا وهونج كونج على سبيل المثال تسعى إلى تثبيت عملاتها مقابل الدولار الأمريكي⁽¹⁾.

(1) البنك الأهلي المصري، رؤية تحليلية حول انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية، المجلد

الخامس والخمسون، العدد الثالث، القاهرة 2005، ص 40.

الغاية:

إن سياسة الدولار الضعيف هي جزء من آلية الضبط الضرورية التي ستعيد توازن النمو وتقلل من العجز التجاري في أمريكا ، وكذلك تساعد على التحكم في الفوائض الأجنبية والتأثير على الاقتصاد العالمي وزيادة معدلات نموه.

إن انخفاض قيمة الدولار الأميركي يجلي لنا بوضوح المشاكل الرئيسية التي يعاني منها الاقتصاد الأميركي وأهمها العجز في الميزان التجاري والتضخم ، وهما مشكلتان لهما تأثير بالغ على النمو الاقتصادي العالمي وديمومته. وما لم تتفق دول العالم على نظام اقتصادي تتوفر فيه العدالة والمساواة ويراعي مصالح كافة الدول ، فإن الولايات المتحدة ستواصل سيطرتها على ثروات ومقدرات الدول الأخرى عبر الدولار ووسائل أخرى.

وأخيرا ، فإنه من الضروري أن تتسق الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وكل من الصين واليابان آلياتهم وسياساتهم من خلال أجندة عمل مشتركة لا تهمل المصالح الخاصة لكل طرف ولكن تسعى في ذات الوقت إلى تحفيز معدل النمو الاقتصادي العالمي.